

Distr.: General
29 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الإنسانية
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو
مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التي أنشئت وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣). وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٤ اللازمة لبعثة الأمم المتحدة ما قدره ٨٠٠ ٣٩٤ ٥٠ دولار (مخصصاً منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

051213 051213 13-58711 (A)



أولاً - المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، بعد إجراء تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة المنفذة في الصومال دعماً لتشكيل حكومة الصومال الاتحادية. وقد جاء تشكيل الحكومة الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إيذاناً بانتهاء سنوات ثمان من الانتقال السياسي وابتداء فترة من التحولات السياسية الكبرى (٢٠١٢-٢٠١٦). وبفضل الجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية الحاصلة على دعم دولي، تراجعت حركة الشباب مفسحة المجال لإجراء عملية سياسية. ومع حلول عام ٢٠١٦، لا مناص من إجراء مفاوضات بين الحكومة الاتحادية والكيانات الاتحادية القائمة والناشئة للاتفاق على نظام حكم اتحادي، ولا بد أيضاً من تكوين مؤسسات اتحادية، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، واستهلال عملية انتخابية تنتهي بإقامة انتخابات وطنية حرة ونزيهة. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة الاتحادية أن تحقق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً وأن تبسط سلطتها في مختلف المناطق، بسبل منها سرعة تحقيق فوائد السلام الملموسة المتمثلة في توفير القدر الأساسي من الأمن والخدمات في جميع أنحاء البلد.

٢ - وما زال أمام الصومال شوطٌ كبير نحو التعافي من محتته، غير أن حكومته الاتحادية حققت عدداً من الإنجازات الهامة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، احتفلت حكومة الرئيس حسن شيخ محمود بمرور عام على توليها مقاليد الحكم، وهو عام شهد فوز الحكومة في تصويت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء وإجراء مفاوضات لإبرام اتفاق سياسي بالغ الأهمية بشأن الإدارة المؤقتة في "جوبالاند". ووضعت الحكومة رؤيةً لتحقيق المصالحة وإصلاح نظام الحكم تسبق إجراء انتخابات في عام ٢٠١٦، ووقعت اتفاقاً مع المجتمع الدولي يحمل اسم "الاتفاق الجديد بشأن الصومال" ويضع أساساً للشراكة مع المجتمع الدولي حتى عام ٢٠١٦ من أجل تقديم المساعدة الإنمائية.

٣ - وثمة تحدياتٌ كبرى لا تزال ماثلة. ففي فترة زمنية قصيرة، سيكون على الصوماليين التصالح والاتفاق فيما بينهم على تحديد كيفية تفعيل النظام الاتحادي في الصومال على أرض الواقع، بما في ذلك التوافق على آلية لتقاسم السلطة والإيرادات والموارد والمسؤوليات. بما يعود بالفائدة على كل سكان الصومال. ومن ناحية أخرى، اعترضت العراقيل الحملة العسكرية. فقد أعادت حركة الشباب تنظيم صفوفها، وأصبحت تنفذ هجماتٍ غير متناظرة يتراد تطوراً والضرر الناجم عنها تُشن على السكان والحكومة وتستهدف بشكل متزايد الأمم

المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وفي ضوء ذلك، تظل الحالة الأمنية غير مستقرة، مما يهدد بتقويض عملية السلام والجهود الدولية الرامية إلى دعم حكومة الصومال الاتحادية.

٤ - وجدّير بالذكر أن مجلس الأمن كلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدعم حكومة الصومال الاتحادية من أجل تمكينها من بلوغ هدفها المتمثل في إجراء انتخابات في عام ٢٠١٦، وذلك في إطار تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي اعترافٍ بالتحديات التي تواجه عملية السلام والتعافي في الصومال، قرر مجلس الأمن في القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) أن يكون مقر بعثة الأمم المتحدة في مقديشو وأن يجري نشرها في أنحاء أخرى من الصومال، وأن تشمل ولايتها ما يلي:

(أ) القيام بمهام المساعي الحميدة التي توفرها الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها حكومة الصومال الاتحادية؛

(ب) توفير الدعم لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، عن طريق تقديم مشورة ذات طابع استراتيجي بشأن السياسات العامة اللازم اتباعها في مجالي بناء السلام وبناء الدولة، بما يشمل الأمور التالية: '١' الحوكمة؛ '٢' إصلاح القطاع الأمني، وبسط سيادة القانون (بما في ذلك الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في إطار مركز الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد العالمي)، وفك ارتباط المقاتلين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والأمن البحري، والأعمال المتعلقة بالألغام؛ '٣' إنشاء نظام اتحادي؛ وعملية مراجعة الدستور والاستفتاء اللاحق بشأن الدستور؛ والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٦؛

(ج) مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، بما في ذلك المساعدة المقدمة للقطاع الأمني والأمن البحري، والعمل مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في إطار الاحترام التام لسيادة الصومال؛

(د) المساعدة في بناء قدرات حكومة الصومال الاتحادية في المجالات التالية: '١' تعزيز احترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال توفير مستشارين في الشؤون الجنسانية ومستشارين في مجال حقوق الإنسان؛ '٢' تعزيز حماية الأطفال وتنفيذ خطط عمل الحكومة الصومالية ذات الصلة بالأطفال والتزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق توفير مستشارين في شؤون حماية الأطفال؛ '٣' منع العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبطين بمجالات النزاع، بما في ذلك من خلال توفير مستشارين في مجال حماية المرأة؛

٤' تعزيز مؤسسات العدالة في الصومال، والمساعدة في كفالة المساءلة ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال؛

(هـ) رصد الانتهاكات التالية، والمساعدة في التحقيق فيها وتقديم التقارير بشأنها إلى المجلس، والمساعدة في منعها: '١' أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي تُرتكب في الصومال، بما في ذلك من خلال نشر مراقبي حقوق الإنسان؛ '٢' أي انتهاكات أو تجاوزات تُرتكب بحق الأطفال في الصومال؛ '٣' أي انتهاكات أو تجاوزات تُرتكب بحق المرأة، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني في النزاعات المسلحة.

٥ - وقد أنشئ مقر مؤقت لبعثة الأمم المتحدة في مطار مقديشو الدولي. وأقيمت مكاتب ميدانية ولا تزال أخرى طور الإنشاء في كل من هرجيسة وغاروي وبايدوا وكيسمايو وبيليت وين. وبعثة الأمم المتحدة أيضا مكتب صغير للاتصال كائن مقره في نيروبي، حيث يوجد في الوقت الحالي تمثيل لأغلب الدول الأعضاء والعديد من منظمات الأمم المتحدة.

٦ - ويقوم مفهوم بعثة الأمم المتحدة على مبادئ تولي العناصر الصومالية زمام الأمور، والشاركة، والمرونة، وإدارة المخاطر. وللاستجابة بفعالية للحالة السياسية والأمنية المتقلبة، سيتعين على عناصر البعثة أن تتحلّى بالمرونة، مع الإقلال من كثافة الموظفين والقدرة على إعادة توزيع الموارد بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة وتلك المتناقصة. وستستعين البعثة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبعثة الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين من أجل إنجاز ولايتها، وهو ما يستلزم توافر الموارد من أجل بناء الشراكات، وستعمل أيضا على التخفيف من حدة المخاطر بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال قدرات جمع المعلومات وتحليلها.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، إقامة شراكات مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الرئيسيين، الشائون منهم والمتعددو الأطراف، بهدف توحيد الجهود الدولية فيما يتعلق بالصومال. وتقدم البعثة، في معظم جوانب ولايتها، التوجيه الاستراتيجي والسياسي وتعمل بمثابة منظم للاجتماعات دعما للسلطات الوطنية، مع التعاون الوثيق في الوقت ذاته مع الجهات الفاعلة ذات الوجود الأطول أمدا والخبرة والولاية والموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة التشغيلية.

٨ - وأنشأت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي منتدى رفيع المستوى للتنسيق يتناوب على رئاسته الممثل الخاص للأمين العام في الصومال والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويشارك فيه كبار القادة في البعثتين. ويجتمع أعضاء المنتدى لمناقشة التوجيه السياسي الاستراتيجي الذي تتبعه الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية في الصومال. وإضافة إلى ذلك، قام الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي بإجراء عدة زيارات مشتركة داخل الصومال وفي البلدان المساهمة بقوات، كما اشتركا في حملة لجمع الأموال مع بلدان الخليج في إطار الاستراتيجية الرامية إلى تنويع التمويل الوارد إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. وتتولى مسؤولية التخطيط والتنسيق على المستوى التشغيلي وتقديم الدعم إلى المنتدى الرفيع المستوى للتنسيق وحدة تخطيط مشتركة تتألف من موظفين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب المنسق المقيم، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال. وستسهل وحدة التخطيط المشتركة وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة ورصد تنفيذه، وهو الإطار الذي تسترشد به الأمم المتحدة فيما تضطلع به من أنشطة دعماً لميثاق الاتفاق الجديد الذي أبرمته حكومة الصومال الاتحادية.

٩ - ولدعم المؤسسات الاتحادية الصومالية من أجل استكمال عملية مراجعة الدستور الاتحادي، قامت بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء وحدة متكاملة للعمل عن كثب مع البرلمان واللجان المستقلة وغيرها من السلطات الاتحادية وتلك الخاصة بالولايات والمناطق بغية إنجاز هذه العملية السياسية المحورية في الوقت المقرر وعلى أساس التشاور مع كفالة مشاركة الجميع فيها. إضافة إلى ذلك وفي إطار نظام مراكز التنسيق المشترك على الصعيد العالمي، تتولى البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة برنامج مشترك يُعنى بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية من أجل دعم حكومة الصومال الاتحادية في تنسيق الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة (٢٠١٣-٢٠١٥) وتنفيذها. وتجري بعثة الأمم المتحدة حالياً مفاوضات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن شراكة لدعم المؤسسات الإصلاحية. ومن المزمع أيضاً تشكيل فريق للمساعدة الانتخابية المتكاملة في عام ٢٠١٤ على أن يتألف من موظفين من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحدّد مستويات الملاك الوظيفي لهذا الفريق النتائج التي خلصت إليها بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أوفدها شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٠ - وتعكف بعثة الأمم المتحدة أيضا على إقامة شراكات للتنفيذ والتنسيق مع شركاء ثنائيين لحكومة الصومال الاتحادية. وقد أنشئ في مكاتب البعثة مركزٌ لتحقيق الاستقرار يستضيف شركاء يفدون من بعثة الاتحاد الأفريقي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ويُعنون بتحقيق الاستقرار. وكان لذلك عظيم الأثر في تيسير التنسيق مع الحكومة، كما حسن الدعم المقدم إلى الإطار الحكومي لتحقيق الاستقرار.

١١ - وفي مجال تنسيق المعونة، ستستمر بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى حكومة الصومال الاتحادية، وستواصل العمل مع فريق دعم وسائط الإعلام الصومالية وفريق الأمم المتحدة الإعلامي وفريق تنسيق المعلومات التابع للاتحاد الأفريقي وذلك لمواءمة الرسائل الصادرة عن تلك الجهات واستحداث منتجات واستراتيجيات للاتصالات تكفل اتباع نهج دولي متسق للاتصالات فيما يتعلق بالصومال. ويضاف إلى ذلك أن بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري يقدمان الدعم إلى الحكومة من أجل إرساء هيكل جديد للتنسيق في إطار ميثاق الاتفاق الجديد.

١٢ - وتشكل بعثة الأمم المتحدة، تمشيا مع ولايتها، كيانا متكاملا من حيث الهيكل يستمد قدراته الإدارية واللوجستية من مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتحصل البعثة على جميع الموارد البشرية والقدرات المالية واللوجستية وقدرات النقل والشراء من خلال مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي يتقاسم مع بعثة الأمم المتحدة مقرا في المكتب الرئيسي بمقديشو ومكتبا للاتصال في نيروبي. وإقرارا بضرورة التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي، جار استطلاع المزيد من أوجه التعاون في جميع المجالات الموضوعية التي تُعنى بها بعثة الأمم المتحدة.

التطورات المستجدة خلال عام ٢٠١٣

١٣ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي الجزء المتبقي من العام ذاته، ستعمل البعثة على تكوين قدرة تشغيلية دنيا في مقديشو وفي ثلاثة مكاتب ميدانية (غاروي، وبايدوا، وكيسمايو). وقد عُلق تنفيذ الخطط المتعلقة بإنشاء مكتب فني في "صوماليلاند"، وما زال أمرها قيد المناقشة مع السلطات في هرجيسة. ويدير مجمّع المكاتب موظفون وطنيون معيّنون محليا بينما تستمر المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل للمسألة. وتحفظ البعثة أيضا بمكتب اتصال صغير في نيروبي التي لا تزال تستضيف معظم الجهات المانحة والشركاء الثنائيين وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أقامت البعثة علاقات فعالة مع حكومة الصومال الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإثيوبيا، والجهات الفاعلة الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع الدول الأعضاء والجهات المانحة التي تقدم الدعم إلى الصومال.

١٤ - ويتمثل العمل السياسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في التصدي للمسائل المؤدية إلى نشوب الأزمات وتقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خريطة الطريق السياسية. وقد قدم الممثل الخاص للأمين العام الدعم للمفاوضات خلال المراحل النهائية لإبرام اتفاق جوبا للإدارة المؤقتة، الذي وُقّع في أديس أبابا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. واضطلعت البعثة أيضاً، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور داعم رئيسي في مؤتمر المتابعة المعني بتنفيذ الاتفاق والمعقود في مقديشو في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبذلت البعثة إضافة إلى ذلك مساعٍ حميدة في سياق عمليات "بونتلاندا" السياسية الداخلية المفضية إلى اختيار أعضاء البرلمان الجديد في شهر كانون الأول/ديسمبر وإجراء الانتخابات الرئاسية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وللمساعدة في بناء الثقة بين إدارة "بونتلاندا" والحكومة الاتحادية. وتقوم البعثة، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الحكومة الاتحادية لكي تشرع في عملية مراجعة الدستور، كما تقدم المساعدة في عملية مشاورات شعبية واسعة النطاق من شأنها أن توضح العديد من المحالات الرئيسية التي لا تزال مثاراً للخلاف. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دعمت البعثة عقد مؤتمر سياسي وطني بعنوان "رؤية عام ٢٠١٦". أما في مجالي سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، فقد أسدت البعثة المشورة في مجال السياسات العامة للمساعدة في إحراز التقدم في القضايا الرئيسية، ولا سيما التصدي لمسألة فك ارتباط المقاتلين السابقين في صفوف حركة الشباب، وبغرض تنسيق الدعم الدولي. وبدأ فريق حقوق الإنسان والحماية التابع للبعثة رصد مسائل حقوق الإنسان والحماية. وتضطلع البعثة أيضاً بولايتها المتمثلة في دعم اتباع نهج دولي متنسق في الصومال بما في ذلك من خلال الدعم الموجه لوضع إطار لتقديم المعونة في سياق ميثاق الاتفاق الجديد، وهو الإطار الذي خرج إلى النور في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومن خلال كفالة المزيد من التكامل داخل أسرة الأمم المتحدة وفيما بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٥ - وقد تغير السياق الأمني في الصومال كثيراً منذ بدء بعثة الأمم المتحدة. ففي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أدى الهجوم المعقد الذي شنته حركة الشباب على مجمع الأمم المتحدة المشترك في مقديشو إلى مقتل ثمانية أشخاص، ومن بينهم أحد موظفي الأمم المتحدة. وانتقل مؤقتاً إلى نيروبي معظم موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا يقيمون في المجمع، ولم يبق في مقديشو غير الموظفين الأساسيين اللازمين لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإنقاذ الأرواح من داخل

مطار مقديشو الدولي. ورغم هذه التحديات الأمنية الكبيرة، تخطط البعثة لإنشاء مكتب في مقر الحكومة المعروف باسم فيلا صوماليا، وذلك بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٦ - وفي إطار بعثة الأمم المتحدة؛ أنشأ الممثل الخاص للأمين العام فريقاً للإدارة العليا يضم أعضاء من البعثة نفسها، ومن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وفريق الأمم المتحدة القطري؛ ويجمع هذا الفريق أسبوعياً لكفالة اتباع نهج متسق، بينما يتشاور القادة فيما بينهم يومياً بشأن التطورات الرئيسية. وقد ظهر بجلاء النهج الاستراتيجي الجديد للأمم المتحدة في عملية ميثاق الاتفاق الجديد، وفيها قادت البعثة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري جهود تنسيق الأهداف المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة دعماً للحكومة.

ثانياً - افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٧ - تمتد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويحلّ في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موعد بدء المرحلة الثانية التي ستركز فيها البعثة على زيادة قدراتها التشغيلية في مقديشو وفي المكاتب الميدانية، واستيفاء الأولويات المحددة في ولايتها، وتقديم الدعم الكامل لأولويات ميثاق الاتفاق الجديد التي تعتمدها حكومة الصومال الاتحادية. ومن المتوقع أن يجري تمديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، وحتى نهاية الفترة الانتقالية المقررة على الأقل (عام ٢٠١٦). ويتوقف مستقبل البعثة بالتالي على مقدار التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، وعلى طائفة من العوامل الأخرى تشمل أموراً عدة منها مستجدات الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، والدعم الإقليمي والدولي، وحجم وطبيعة طلبات الحصول على الدعم التي تقدمها الحكومة الاتحادية.

١٨ - واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيصبح وجود الأمم المتحدة في الصومال متكاملًا من الناحية الهيكلية، حيث سُنشأ وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وبتعيين شاغل هذه الوظيفة، سَتُعزّز ترتيبات التكامل القائمة من خلال زيادة القدرات المتوافرة في مجالات التخطيط والإلمام بالحالة والتحليل وإدارة الأزمات، مما يمكن الأمم المتحدة من الاستفادة إلى أقصى حد من ميزتها النسبية وتحسين أدائها من حيث التخفيف من حدة المخاطر والتصدي للأزمات التي يحتمل أن يشهدها الصومال في المستقبل. وسيُدمج تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد مع أنشطة تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها البعثة، وستخضع هذه المهام لإشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وسيعزز ذلك من التناسق بين أنشطة تنفيذ ميثاق الاتفاق

وأنشطة تحقيق الاستقرار في الأقاليم. وسيمكن الأمم المتحدة أيضا من توفير الدعم لحكومة الصومال الاتحادية من خلال إنشاء محافل للتنسيق على الصعيد المحلي.

١٩ - وفي مسعى إلى إيجاد توازن بين متطلبات وفاء بعثة الأمم المتحدة بولايتها والقيود الناشئة عن الحالة الأمنية في الميدان، اتبعت البعثة نهجا تدريجيا فيما يتعلق بنشر قوامها من الأفراد وقدراتها المتصلة بالبنى التحتية. وتمثل الفترة المشمولة بعام ٢٠١٤ العام الأول في برنامج إنشاء البعثة الممتد على مدى ثلاث سنوات، علماً بأن الاحتياجات من الموارد ستُحدد استناداً إلى تقييم تحليلي لما يمكن إنجازه في تلك الفترة. ويشمل برنامج إنشاء البنى التحتية في عام ٢٠١٤ التجديد والتوسيع التدريجيين للمكاتب الإقليمية خارج مقديشو، والتمويل الأولي لإنشاء مقر البعثة، وإدخال التحسينات التي تتطلبها الاحتياجات الأمنية على معايير العمل الأمنية الدنيا في الأماكن المستأجرة بشكل مؤقت خارج مجمع مطار مقديشو الدولي.

٢٠ - وفي قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، أحاط المجلس علماً باعتزام الأمين العام نشر قوة حراسة ثابتة تابعة للأمم المتحدة دعماً للبعثة. ولم تُدرج الاحتياجات من الموارد المتعلقة بقوة الحراسة المذكورة في هذا المقترح، ولكنها ستُقدّم خلال فترة عام ٢٠١٤ متزامنة مع مراحل التخطيط التشغيلي لنشر القوة. وستستمر البعثة طوال تلك الفترة في رصد وتقييم تطورات الحالة الأمنية والتشغيلية، وستعدّل حسب الاقتضاء النهج الذي تتبعه وتدرج تلك التعديلات في المقترح المستكمل حسب ما تسمح به الظروف.

٢١ - وفي ضوء ذلك وانطلاقاً من الأسس التي وُضعت في عام ٢٠١٣، ستواصل بعثة الأمم المتحدة جهودها المبذولة في المجالات الخمسة المشمولة بولايتها (وهي العمل السياسي، والقطاع الأمني، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنسيق الدولي)، مع زيادة النواتج وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية.

فريق الشؤون السياسية والوساطة

٢٢ - من المتوقع أن تحرز عملية مراجعة الدستور تقدماً كبيراً في عام ٢٠١٤. وتمشيا مع البرنامج الزمني المتعلق بإجراء الانتخابات والاستفتاء بشأن الدستور في عام ٢٠١٦، فمن المتوخى أن يكون مشروع الدستور المنقح جاهزاً لعرضه على البرلمان بغرض إقراره في أواخر عام ٢٠١٤ تقريباً. لكن هذه العملية لن تكون مجدية إلا إذا أُحرز تقدم في بناء الدولة وفي المسائل الرئيسية المتعلقة بتقاسم السلطة وتقاسم الموارد وترسيم الحدود.

٢٣ - والمصالحة بين الأطراف الفاعلة السياسية في العاصمة الصومالية وفي الأقاليم شرط مسبق لوضع الصيغة النهائية لدستور شامل للجميع. أي أن هناك حاجة ملحة للمضي قدماً في المصالحة الوطنية، وذلك بالتوازي مع العملية الفنية المتعلقة بمراجعة الدستور. وسيتعين على حكومة الصومال الاتحادية البدء في عمليات حوار متعددة ومتداخلة مع ممثلي المصالح العشائرية الإقليمية والمحلية المتنافسة. فتأخر إحدى عمليات الحوار أو نشوء أزمة في سياقها، كما وقع بالنسبة لـ "جوبالاند" في الآونة الأخيرة، قد يؤخر إحراز التقدم في عمليات أخرى أو يقوضه.

٢٤ - وبناء على ذلك، يتمثل مجال التركيز الرئيسي للبعثة طوال عام ٢٠١٤ في دعم الحوار السياسي، ولا سيما عن طريق القيام بالمساعي الحميدة والدعم بالوساطة من أجل حل المسائل المتعلقة بالنظام الاتحادي. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام دعم الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية و "صوماليالاند" و "بونتلاندي"، علاوة على دعم عملية بناء الدولة في بقية أنحاء البلد، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب. وفي الوقت نفسه، ستعمل البعثة عن كثب مع الشركاء، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل كفالة التكامل بين الحوار السياسي وإحراز التقدم في عملية مراجعة الدستور.

٢٥ - وبالتوازي مع العملية الدستورية، ينبغي أن تبدأ أيضاً في عام ٢٠١٤ الأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٦، مع الشروع في إجراء المناقشات بشأن مضمون قانون الانتخابات وإنشاء هيئة لإدارة الانتخابات. وستتعاون البعثة مع السلطات الصومالية بشكل تدريجي فيما يتعلق بهذه المسائل، وذلك بالاستعانة بقدراتها الداخلية وبنشر الخبراء وعن طريق الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً. وستستمر جهودُ التوعية بشأن العملية الدستورية وغيرها من عمليات الإصلاح الجارية خلال الفترة الانتقالية، وستواصل البعثة رصد انطباعات السكان عن الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويُضاف إلى ذلك أن الدعم المقدم لتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي سيظل مستمراً، وذلك لكفالة وضع آراء النساء وشواغلهم في الحسبان عند اتخاذ القرارات. وستشمل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة الدعم الاستشاري من أجل إنشاء هيئة وطنية لإدارة الانتخابات وتوفير ما يلزم هذه الهيئة من قدرات لإنجاز مهامها.

٢٦ - ودعماً لميثاق الاتفاق الجديد، ستعمل البعثة عن كثب مع الحكومة فيما يتعلق بتنسيق تدخلات الأمم المتحدة في سياق هدف بناء السلام وبناء الدولة المتعلق بالسياسة الشاملة للجميع (المعروف باسم الهدف ١ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة).

فريق سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٢٧ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ تقديم المشورة الاستراتيجية والسياساتية إلى مجلس الأمن القومي بشأن إدارة الأمن وتنسيقه. ويمثل هدف بناء السلام وبناء الدولة المتعلق بالأمن (المعروف باسم الهدف ٢ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة) منبر التنسيق الرئيسي الذي يجمع بين الحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية. وتقدم البعثة الدعم لأمانة الفريق. وقد وُضعت أولويات لعام ٢٠١٤ على رأسها تقديم الدعم لبرنامج فك الارتباط المخصص للمقاتلين السابقين من حركة الشباب. وستكمل البعثة أيضا تحليل التقييمات المختلفة في مجالات الأمن ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تقييم القطاع الأمني من منظور جنساني، وذلك بهدف تحديد وتنسيق الحلول المناسبة. وعلى وجه الخصوص، ستقدم البعثة المشورة بشأن التدريب من أجل تعزيز قوات الأمن، وتحديد قوات الشرطة. وستواصل البعثة أيضا دعم الجهود المنسقة المبذولة لمكافحة القرصنة وكفالة الأمن البحري، وسوف تشارك في بناء قدرات الوكالة الصومالية للتعامل مع المتفجرات، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك دعم إدارة الأسلحة والذخائر بما يتسق مع شروط حظر توريد الأسلحة إلى الصومال.

٢٨ - وستواصل البعثة نشر فريق متكامل معني بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية مشترك بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوخى أن يعمل الفريق من خلال برنامج مشترك يستمر بواسطته تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية في تنسيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة (٢٠١٣-٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، وفي إطار هدف بناء السلام وبناء الدولة المتعلق بالعدالة (المعروف باسم الهدف ٣ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة)، ستضطلع البعثة بدور رئيسي في التنسيق وستقدم الدعم إلى الحكومة بأداء أعمال الأمانة في هذا المجال. وستقيم البعثة أيضا شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن دعم المؤسسات الإصلاحية. ومن المتوقع أن تتولى السلطات مهمة قيادة التنسيق والتنفيذ على حد سواء لكي تبرهن على توافر الإرادة السياسية لإنشاء قطاع عدالة وقطاع إصلاحي قادرين على أداء مهامهما.

٢٩ - وسيظل أحد مجالات التركيز الرئيسية في عام ٢٠١٤ هو المساهمة في الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وفي قطاع العدالة، يتوخى القيام بذلك من خلال الإنشاء التدريجي لمؤسسات قضائية رسمية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على إمكانية اللجوء إلى آليات العدالة غير الرسمية والتأكد من أنها تتماشى مع المعايير الدولية. وسيولى اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بالمرأة. وستركز البعثة، في جملة أمور،

على كفاءة القدرة على اللجوء إلى القضاء والاستفادة من المعونة القانونية، وزيادة قدرات صنع السياسات والصياغة القانونية، وضمان استقلال الجهاز القضائي، والعمل على إصلاح السجون. وستدعم البعثة محاكمة الإرهابيين المعروفين والمقاتلين السابقين الشديدي الخطورة كجزء من برنامج فك الارتباط.

٣٠ - وباتخاذ مجلس الأمن قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣)، عُهد لبعثة الأمم المتحدة بمسؤوليات أكبر من أجل دعم حكومة الصومال الاتحادية في تعزيز قوات الأمن الوطنية بوسائل منها إعداد خارطة هيكل هذه القوات، وإنشاء منظومات واضحة للقيادة والتحكم، وتنفيذ المناسب من الإجراءات ومدونات قواعد السلوك والدورات التدريبية. والبعثة بصدد التعاون مع الحكومة وشركاء آخرين في إجراء تقييم لأثر هذه المهام الإضافية على قدراتها، وستؤخذ نتائج هذا التقييم في الاعتبار في مقترح آخر مستكمل.

فريق حقوق الإنسان والحماية

٣١ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، العمل مع حكومة الصومال الاتحادية وغيرها من الجهات الفاعلة، وبخاصة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل تحسين احترام حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وستدعم البعثة أيضا الجهود الرامية إلى توعية المجتمع المدني فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة والعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات، وإنشاء هياكل التنسيق وآلياته. ومن المتوقع أن يُسَنّ بحلول بداية عام ٢٠١٤ تشريع ينشئ مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وستركز البعثة جهودها على تقديم المشورة الفنية للحكومة الاتحادية لمساعدتها على إنشاء مؤسسة وطنية تُعنى بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

٣٢ - وستواصل البعثة رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والإبلاغ عنها، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام المحدد بتقديم تقارير في إطار ولايتها المتعلقة بحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وستعتمد البعثة على إصدار تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان تتاح للجمهور. وستضمن أيضا تعميم مراعاة حقوق الإنسان وحقوق الطفل ومسائل العنف الجنسي والجنساني المتصلين بالنزاعات في جميع أنشطتها، وبخاصة تلك المتعلقة بسيادة القانون، بما في ذلك في قطاعات الأمن والمؤسسات الإصلاحية والعدالة. وستقوم البعثة بإنشاء آليات لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة المقدم لقوات الأمن غير التابعة للمنظمة، وذلك من خلال توفير التدريب والمشورة الفنية لبعثة الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية.

الفريق المعني بالاتساق والفعالية

٣٣ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ تنسيق المساعدة الدولية دعماً للسلطات الصومالية. ومع اعتماد ميثاق الاتفاق الجديد في عام ٢٠١٣، سيواصل كلٌّ من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعمه لحكومة الصومال الاتحادية في مجال تنسيق التنفيذ المتعلق بجميع الأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة. ودخل البعثة المتكاملة، سيقوم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية برصد الدعم على مستوى جميع ركائز العمل، وخاصة فيما يتصل بضمان تعميم المنظور الجنساني في جميع أهداف بناء السلام وبناء الدولة. وستواصل البعثة ريادتها للتنسيق بين الجهات المانحة في مقديشو، وستقوم بتوسيع نطاق عملها في مجال تحقيق الاستقرار ليشمل مناطق مستعادة إضافية، بما في ذلك التنسيق على نحو أوثق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٤ - وسيبدأ كل من بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري العام الأول من تنفيذ إطارهما الاستراتيجي المتكامل، وسيوسعان نطاق هيكل التكامل مع بلوغ بعثة الأمم المتحدة كامل قدرتها التشغيلية. وسيكون لإنشاء وظيفة داخل البعثة لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أثره في توثيق الصلة مع الفريق القطري.

٣٥ - وسيهدف الفريق المعني بالاتساق والفعالية، الذي يرأسه كبير الموظفين، إلى حفز عمل البعثة عن طريق تقديم الدعم ذي الصلة في مجالات التخطيط والإعلام وتحليل البرامج وتنفيذها. وتمشيا مع مفهوم البعثة المبين في رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2013/239)، سيتولى شاغل الوظيفة الإشراف على الفريق المعني بالاتساق والفعالية، وهو "منبر تمكيني" لتحقيق التكامل الاستراتيجي يتضمّن نظاماً متكاملة للتحليل والتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الولاية. والغرض من إنشاء هذا المنبر هو تيسير الإدارة الفعالة في جميع المجالات الموضوعية لولاية البعثة، بطرق منها التكامل داخل الأمم المتحدة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٦ - وسيكون مركز المعلومات والعمليات الأمنية جزءاً من مركز المعلومات المتكامل الذي سيكفل الإمام بالحالة على نطاق البعثة ككل من خلال رصد العمليات الجارية في الصومال والحالة فيه وتقديم التقارير عن ذلك. وسيعتمد المركز المتكامل على مدخلات مقدمة من عناصر البعثة من أجل إعداد إنذارات وتقارير منتظمة عن الحالة السائدة لتوزيعها داخل البعثة وفي مقر الأمم المتحدة، وفقاً لمتطلبات الإبلاغ التي تعتمدها إدارة الشؤون السياسية. وسيكون مركز المعلومات المتكامل جهة الاتصال لمركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات، ولا سيما في أوقات الأزمات. وفي حالة نشوء أزمة، سيكون مركز

المعلومات المتكامل نواة مركز إدارة الأزمات وسيُعزّز عند الاقتضاء بموظفين إضافيين لضمان تشغيل العمليات بلا انقطاع على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وبما يتسق مع طبيعة الأزمة. وإضافة إلى ذلك، سيكفل مركز إدارة الأزمات الإلمام المتكامل بالحالة السائدة، وسيؤدي مهام الأمانة دعماً لفريق إدارة الأزمات وسيقدم إليه التوصيات، وسيقوم بتسيير تنسيق أنشطة الاستجابة العملية. وسيعمل المركز المتكامل عن كثب مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في الصومال المعنية بالإلمام بالحالة والعمليات، ولا سيما منها فريق التحليل المتكامل ومركز المعلومات والعمليات الأمنية ومركز عمليات الدعم المشتركة والعمليات العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وستتقاسم مع تلك الهيئات مقار عملها حيثما كان ذلك ممكناً. وسيدعى كل من فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة شؤون السلامة والأمن ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى إعارة الموظفين إلى مركز المعلومات المتكامل أو ندب موظفي اتصال فيه لتسهيل تبادل المعلومات بكفاءة وضمان القدرة على إعداد تقارير متكاملة للإلمام بالحالة والحفاظ على قدرة تشغيلية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

٣٧ - وسييسر فريق التحليل المتكامل جمع المعلومات الواردة من جميع المصادر المتاحة وتصنيفها وتحليلها من أجل إصدار تقييمات تنبؤية متكاملة على المدين المتوسط والطويل بناء على الاحتياجات ذات الأولوية من المعلومات التي يحددها الممثل الخاص للأمين العام على نطاق البعثة. وستكون التقييمات بمثابة الأساس لعمليات اتخاذ القرار، والتخطيط المعزز للبعثة، والتخطيط لحالات الطوارئ. ويمكن أن يدعم الفريق أيضاً عناصر البعثة، كل على حدة، من أجل تعزيز ما لديها من قدرات على اتخاذ القرار. وسيعد الفريق إصدارات ذات طابع تنبؤي، وسيركز على التهديدات والفرص المتعلقة بتنفيذ المهام الموكلة إلى البعثة. ويمكن أن يعد الفريق أيضاً التحليل الرامي إلى دعم العمليات التشغيلية والتخطيطية للعناصر الأخرى (ومنها على سبيل المثال مدخلات مقدمة لإدراجها في مشاريع تقارير الأمين العام وتحليل مخاطر البعثة) عندما يتطلب الأمر تحليلاً متكاملاً للمعلومات الواردة من جميع المصادر المتاحة. وسيعمل فريق التحليل عن كثب مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر وإصدار تحليل تنبؤي متكامل. وسيؤدي الفريق دوراً حيوياً في سياق الإدارة المتكاملة للأزمات، إذ أنه سيسعى إلى استحداث نظم إنذار مبكر بحالات الأزمة الناشئة وسيقدم معلومات عن سياقات وقوع الأزمات وتحليلاً دينامياً في أوقات حدوثها وسيضم لمركز المعلومات المتكامل لتشكيل مركز إدارة الأزمات. كما أن الفريق سيعمل عن كثب مع الهيئات الأخرى المعنية بالإلمام

بالحالة في الصومال، ولا سيما مركز المعلومات المتكامل، ومركز المعلومات والعمليات الأمنية، والاستخبارات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسيتقاسم مع تلك الهيئات مقار عملها حيثما كان ذلك ممكناً. وسيدعى كل من فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة شؤون السلامة والأمن ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى إعارة الموظفين إلى فريق التحليل المتكامل أو ندب موظفي اتصال فيه لتسهيل تبادل المعلومات بكفاءة وضمان القدرة على إجراء تحليلات متكاملة وإعداد تقييمات تنبؤية مشتركة.

٣٨ - وتمشيا مع خطة العمل المعتمدة على صعيد المنظومة ككل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ستبذل جهود لكفالة أن يتوافر لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجموع التمويل المتعهد به والمتاح (للأنشطة التي تستهدف مباشرة تمكين المرأة والأنشطة المعممة في إطار برامج أخرى).

٣٩ - وسيستمر التنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على جميع المستويات، بطرق منها إنشاء آلية قيادة مشتركة وعقد الاجتماعات الشهرية. وسيواصل فريق تحقيق الاستقرار/الإنعاش المبكر التابع للبعثة العمل مع حكومة الصومال الاتحادية والجهات المانحة الرئيسية لتنسيق الدعم المقدم إلى المناطق المحلية من مقديشو وغيرها من المناطق المستعادة.

الفريق المعني بالاتصالات الاستراتيجية والشؤون العامة

٤٠ - خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، سيتم التعاقد مع جهة متخصصة في إعداد استطلاعات الرأي لإجراء بحوث عن تأثير البعثة في عامها الأول. وسيتمد النطاق الجغرافي لأنشطة الفريق المعني بالاتصالات الاستراتيجية والشؤون العامة ليشمل مختلف المناطق ومجتمعات الشتات، مع تزايد النشاط على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤١ - وسيواصل الفريق استخدام المجموعة الكاملة من أساليب وتقنيات الاتصالات الاستراتيجية دعماً للأنشطة المنوطة بالبعثة. وتشمل هذه الأساليب والتقنيات عمليات التواصل مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية، والاتصالات عبر شبكة الإنترنت والاتصالات الرقمية، والمواد الترويجية، والبث المسموع والمرئي، والصور الفوتوغرافية، والزيارات الإعلامية، والتدريب. وسوف يقدم الفريق إلى البعثة التوجيه بشأن إعداد الرسائل الإعلامية، وإجراء البحوث واستطلاعات الرأي، ورصد وسائط الإعلام وتحليل الرأي السائد،

واستغلال فرص التحدث عبر وسائط الإعلام، وتقييم مخاطر الاتصالات في بيئة إعلامية معقدة.

٤٢ - وسيساعد العمل الإعلامي للبعثة في إشراك المزيد من الصوماليين في حوار من أجل تعزيز المصالحة السياسية وبناء السلام، مع التركيز على استهداف فئات سكانية معينة مثل النساء والشباب. وسيواصل الفريق أيضا دعم إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك برامج فك ارتباط المقاتلين، وأعمال إعداد الرسائل الإعلامية والاتصالات مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي مجال حقوق الإنسان، سيعقد الفريق حلقي عمل تدريبيتين موجهتين للمجتمع المدني ومؤسسات الدولة تتناولان جوانب الحقوق والحريات في قوانين وسائط الإعلام والاتصالات الحديثة. وسيواصل الفريق أيضا تقديم الدعم لاحترام الحقوق عن طريق إصدار بيانات دورية عن حالة حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حالة حقوق الإنسان الواجبة للنساء والأطفال.

٤٣ - وترد فيما يلي أهداف البعثة والإنجازات المتوقعة منها ومؤشرات هذا الإنجاز.

الجدول ١

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز المؤسسات الحكومية ذات القاعدة العريضة (أ) '١' زيادة عدد المناطق والمقاطعات المشاركة مع والطابع التمثيلي في الصومال	الحكومة في مبادرات التوعية والمصالحة
	مقاييس الأداء
	تقديرات عام ٢٠١٣: إشراك ٤ كيانات إقليمية
	الهدف لعام ٢٠١٤: إشراك ٦ كيانات إقليمية، بما في ذلك المناطق المستعادة حديثا
	'٢' اضطلاع البرلمان بعملية مراجعة الدستور
	مقاييس الأداء
	تقديرات عام ٢٠١٣: إجراء مشاوررة واحدة بشأن مراجعة الدستور
	الهدف لعام ٢٠١٤: تقديم الدستور المنقح للبرلمان

٣' الشروع في التحضير للانتخابات

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: غير منطبق

الهدف لعام ٢٠١٤: اعتماد قانون الانتخابات

٤' النسبة المئوية لتمثيل المرأة في جميع العمليات

السياسية الوطنية والإقليمية والمحلية

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: ٢٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠١٤: ٣٠ في المائة

النواتج

- عقد ثلاثة اجتماعات بين الحكومة الاتحادية والجهات السياسية صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز السلام والأمن والمصالحة، ولا سيما في "جوبالاند"
- عقد مؤتمر للمصالحة على نطاق واسع من أجل التصدي لمسألة تشكيل الكيانات الاتحادية
- عقد اجتماعات شهرية مع أصحاب المصلحة الدوليين لتنسيق الدعم المقدم للعملية السياسية
- عقد ثمانية اجتماعات بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
- إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الصومالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد مشروع قانون للانتخابات واعتماده، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد شكل النظام الانتخابي، وإرساء عملية تعيين مفوضي الانتخابات، وإدماج المنظورات الجنسانية ووضع تدبير خاص مؤقت من أجل المرأة
- إسداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المشورة التقنية للسلطات بشأن الخيارات المتعلقة بإنشاء هيئة إدارة الانتخابات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إجراء تقييم للاحتياجات الانتخابية لتحديد المتطلبات اللازمة لإجراء انتخابات موثوق بها وسليمة من الناحية التقنية

- توفير الدعم التقني واللوجستي إلى هيئة إدارة الانتخابات من أجل التخطيط والتحضير للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٦ وعقدتها
- إسداء المشورة التقنية إلى الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠))، بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والتصدي للعنف الجنسي والجنساني وتلبية احتياجات المرأة في القطاع الأمني
- عقد ستة اجتماعات تشاورية مع المنظمات النسائية من أجل تعزيز مشاركتها في بناء السلام وبناء الدولة
- إطلاق حملة إعلامية عن بناء السلام وبناء الدولة تستهدف المناطق ومجتمعات الشتات، وتشمل نشاطا واحدا على الأقل في "بوتلاند" و "صوماليلاند" وجنوب وسط الصومال، وخارج مقديشو، وفي مجتمعات الشتات، من أجل إقامة حوار بشأن المصالحة السياسية
- إجراء استطلاع للرأي العام لقياس وتحليل تأثير البعثة وشركائها الرئيسيين في السنة الأولى من العمليات (في سياق أعمال متابعة استطلاعات الرأي التي أجريت في عام ٢٠١٣ والحملات المنفذة للتوعية بدور البعثة الجديدة)
- توفير الدعم لتعزيز القدرات وتحسين الاتساق بين المنظمات/المناير النسائية التي تعمل لصالح المرأة والسلام والأمن في مختلف المناطق وللبدء في عملية منبر وطني

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- (ب) إنشاء مؤسسات عدالة ومؤسسات إصلاحية (ب) '١' إنشاء وتشغيل آليات لتنسيق عمل مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء آلية تنسيق واحدة

الهدف لعام ٢٠١٤: عقد ٤ اجتماعات لآلية التنسيق

٢' تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح
قطاع العدالة والمؤسسات الإصلاحية

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: وضع الخطة الوطنية موضع
التنفيذ، بأهداف وجداول زمنية واضحة

المهدف لعام ٢٠١٤: معدل تنفيذ نسبته
٣٠ في المائة فيما يتعلق بالخطة

٣' إحراز تقدم في وضع وتنفيذ استراتيجية لكفالة
القدرة على اللجوء إلى العدالة

مقاييس الأداء

التقديرات لعام ٢٠١٣: البدء في صياغة
الاستراتيجية

المهدف لعام ٢٠١٤: زيادة بنسبة ١٠ في المائة في
عدد الأشخاص الذين يتلقون المعونة القانونية

النواتج

- توفير المشورة التقنية وخدمات دعم الأمانة لآلية التنسيق الرفيعة المستوى المعنية بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية وأفرقتها العاملة التقنية، وإعداد ما لا يقل عن ٦ ورقات معلومات أساسية/ورقات بحثية وتقديمها إلى الأفرقة الفرعية كي تسترشد بها
- عقد خمسة من اجتماعات المائدة المستديرة/الحلقات الدراسية/حلقات العمل بشأن المسائل الناشئة عن مناقشات الأفرقة الفرعية، بغرض تعزيز الملكية وتوافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل الحساسة المتصلة بسيادة القانون
- تقديم الدعم التقني إلى وزارة العدل من أجل استعراض التشريعات الرئيسية في مجال العدالة ومواءمتها لأغراض من بينها كفالة امتثال القوانين للمعايير الدستورية والدولية
- تقديم الدعم إلى السلطة القضائية بشأن التدابير والإجراءات اللازمة لتحسين الشفافية والمساءلة في الجهاز القضائي بغية تعزيز بناء الثقة في نظام العدالة

- إسداء المشورة التقنية إلى نقابة المحامين في الصومال ونقابي المحامين في "بونتلاندا" و "صوماليلاند" بشأن تعزيز قدرة كل منها على إصدار التراخيص للأعضاء ورصد أدائهم واتخاذ الإجراءات التأديبية حيالهم
- إسداء المشورة التقنية لدعم وضع استراتيجية وخطة وطنيتين لتقديم المعونة القانونية في الصومال، تتضمنان إجراء حوار بشأن السياسات المتعلقة بالآليات البديلة لحل المنازعات وتصفديان لحالة المرأة واحتياجاتها الخاصة
- وضع الصيغة النهائية للتقييم الذي أجري بشأن الحبس الاحتياطي في الصومال، بما في ذلك إصدار توصيات في هذا الصدد
- وضع الصيغة النهائية لثلاثة تقارير تقييم مفصلة بشأن سير العمل في وزارة العدل، والمفوضية المعنية بالجهاز القضائي، ومكتب النائب العام
- توفير الدعم لصياغة واستعراض سياسات وإجراءات الترشيد التنظيمي لوزارة العدل، والمفوضية المعنية بالجهاز القضائي، ومكتب النائب العام
- توفير الدعم التقني للجهاز القضائي ووزارة العدل بشأن إنشاء مركز للتدريب القضائي تمشيا مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للعدالة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، بما في ذلك صياغة واستعراض نماذج خاصة بالشؤون الجنسانية وحقوق المرأة
- توفير الدعم التقني لوزارة العدل بشأن إنشاء مركز لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية
- توفير التدريب والتوجيه لموظفي العدالة والمؤسسات الإصلاحية على النحو المطلوب من جانب السلطات
- تقديم الدعم التقني لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التدريب المقدم لموظفي قطاعي العدالة والمؤسسات الإصلاحية
- تقديم الدعم المستمر إلى الدائرة المعنية بالمؤسسات الإصلاحية بشأن الاحتفاظ بالسجلات الدقيقة وكيفية إدارة القضايا
- وضع توجيهات سياساتية للشرطة تنظم استقدام الأفراد وترقيتهم ورواتبهم وإخضاعهم للإجراءات التأديبية وفصلهم، مع كفالة مراعاة المنظور الجنساني
- إسداء المشورة التقنية إلى وزارة العدل بشأن إصدار الأحكام البديلة وتنفيذ الأحكام بما يتماشى مع المعايير الدولية
- إسداء المشورة التقنية إلى وزارة العدل والسلطة القضائية والبرلمان من أجل تعزيز استقلال القضاء

- إتمام حصر شامل لأصول دائرة المؤسسات الإصلاحية وهياكلها الأساسية ومعداتها ولوازمها
- إجراء زيارات إعلامية دورية إلى المرافق الإصلاحية وإنتاج المواد السمعية - البصرية التي تتناول مسائل العدالة لغرض بثها للجمهور

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز القطاع الأمني في الصومال	(ج) '١' إنشاء حكومة الصومال الاتحادية مجلساً للأمن الوطني مقاييس الأداء تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء ٤ آليات للتنسيق المهدف لعام ٢٠١٤: إنشاء الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني '٢' وضع إطار سياساتي لتنظيم استقبال المقاتلين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم مقاييس الأداء تقديرات عام ٢٠١٣: وضع خمسة إجراءات تشغيلية موحدة المهدف لعام ٢٠١٤: وضع الإطار القانوني؛ والبدء في وضع السياسة العامة للأمن الوطني '٣' وضع وتنفيذ استراتيجية للموارد البحرية والأمن البحري في الصومال مقاييس الأداء تقديرات عام ٢٠١٣: وضع استراتيجية واحدة المهدف لعام ٢٠١٤: تنفيذ استراتيجية واحدة بنسبة ٥٠ في المائة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٤' تنفيذ استراتيجية لإدارة مخاطر المتفجرات

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: وضع استراتيجية واحدة

المهدف لعام ٢٠١٤: إنجاز ٧٥ في المائة من عنصر

تطوير القدرات المتعلقة بالمرحلة الأولى من

الاستراتيجية

٥' تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في

مجال إدارة الموارد البشرية

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: وضع مناهج دراسية لتدريب

قوات الأمن في مجالي المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان

المهدف لعام ٢٠١٤: توفير التدريب في مجالي المسائل

الجنسانية وحقوق الإنسان لذوي الرتب المتوسطة

والعليا من قادة قوات الشرطة والقوات العسكرية

من خلال فريق دولي للتدريب في مجال المساعدة

العسكرية

النواتج

- تقديم المشورة التقنية والتدريب إلى حكومة الصومال الاتحادية وغيرها من الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني بشأن تنفيذ خطة عمل تهدف لإنشاء آلية للرقابة
- تقديم المشورة التقنية والتدريب إلى حكومة الصومال الاتحادية لدعم تنفيذ التشريعات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان
- إجراء مشاورات فصلية مع حكومة الصومال الاتحادية لتقديم الدعم في تنفيذ الأولويات المتعلقة بخطط العمل الموقعتين مع قوات الأمن الوطني الصومالية بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ووضع حد لقتلهم وتشويههم
- إجراء مشاورات شهرية مع حكومة الصومال الاتحادية تهدف إلى تنفيذ البيان المشترك الصادر في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ عن حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي

- إجراء مشاورات فصلية مع الحكومة لدعم فرقة العمل المعنية بالتصدي للعنف الجنسي في تنفيذ ولايتها
- عقد أربع مشاورات مع حكومة الصومال الاتحادية بشأن أنشطة بناء القدرات التي تستهدف قوات الأمن الصومالية وترمي إلى تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالتراعات والتصدي له
- إعداد ١٢ تقريراً وبياناً صحفياً شهرياً وتقرير واحد عام وتقارير وبيانات صحفية مخصصة عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان؛ وتقديم إسهامات لتقارير ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ وتقارير آلية الرصد والإبلاغ
- إجراء مشاورات شهرية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- إعداد توجيهات عملية تتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء آليات الرصد والإبلاغ؛ وتقديم التوجيهات إلى الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، وإجراء تقييم واحد للمخاطر
- إجراء مشاورات فصلية مع سلطات الدولة بشأن إرساء عملية وطنية لتنفيذ آلية للعدالة الانتقالية
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لفائدة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بشأن قوانين وسائط الإعلام والاتصالات من حيث جوانبها المتعلقة بالحقوق
- إصدار بيانات دورية (شهرياً أو حسب ما يستدعيه الوضع) عن حالة حقوق الإنسان في الصومال، وإنتاج ما لا يقل عن ساعتين من البرامج السمعية - البصرية المعدة للبث حول قضايا حقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) اتباع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لنهج متسق	(هـ) '١' تعزيز التنسيق بشأن ميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال
إزاء الصومال	مقاييس الأداء
	تقديرات عام ٢٠١٣: إعداد ميثاق الاتفاق الجديد
	الهدف لعام ٢٠١٤: سير تنفيذ الميثاق وفقاً لما هو مقرر بنسبة ٣٠ في المائة
	'٢' تأدية فريق القيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعمله

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: عقد ٤ اجتماعات للفريق

المهدف لعام ٢٠١٤: عقد ٨ اجتماعات للفريق

٣' زيادة عدد آليات التنسيق في المناطق المستعادة حديثاً/المناطق التي يمكن الوصول إليها

مقاييس الأداء

تقديرات عام ٢٠١٣: إنشاء آليتين للتنسيق

المهدف لعام ٢٠١٤: إنشاء ٤ آليات للتنسيق

النواتج

- تقديم الدعم السياسي إلى حكومة الصومال الاتحادية والشركاء في التنمية فيما يتعلق بميثاق الاتفاق الجديد، بما في ذلك تقديم الدعم على صعيد الاتصالات وإتاحة مواد بشأن تنفيذ الميثاق
- عقد ثمانية اجتماعات لفريق القيادة المشترك تتناوب على رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
- قيام فريق التخطيط المشترك بأعمال الأمانة لفريق القيادة المشترك
- عقد معتكف واحد لتيسير البرمجة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري
- إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم بأعمال الأمانة إلى السلطات الصومالية بهدف تنفيذ استراتيجية الحكومة للمصالحة وتحقيق الاستقرار في مقديشو وفي الولايات
- إطلاع الشركاء الرئيسيين على تقارير دورية وتقارير تحليلية مخصصة عن أهم المستجدات
- إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري (تعني بإصلاح القطاع الأمني، والنظام الاتحادي، والانتخابات)، وتزويد السلطات الصومالية بالمشورة والدعم في هذه المجالات بصورة منسقة
- تنسيق الجهود التي يبذلها المنسقون الميدانيون لتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً، بما في ذلك عن طريق التفاعل مع السلطات الوطنية والمحلية والشركاء في التنمية من أجل جمع كافة الجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار للعمل على تحديد الثغرات وإيجاد الحلول الممكنة

٤٤ - يُتوقع أن تحقق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال هدفها شريطة أن:

(أ) يحدث تحسن مستمر في الحالة الأمنية في جنوب وسط الصومال؛ (ب) وتكون العلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة فعالة؛ (ج) وتواصل الحكومات/المنظمات الإقليمية دعمها للصومال؛ (د) ويواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي والمالي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٢-٢٠١٣		الاحتياجات لعام ٢٠١٤	
الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)
الاحتياجات غير المتكررة	لعام ٢٠١٣	الفرق	المجموع
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)
تكاليف الأفراد العسكريين			
وأفراد الشرطة			١٢٦,٥
تكاليف الموظفين المدنيين			١٠٥١,٦
التكاليف التشغيلية			٣١ ١٦٥,١
			٩ ٤٥٩,٨
			١٠ ٥١١,٤
			٥٠ ٣٩٤,٨
			١٠ ٥١١,٤

الجدول ٣
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا														فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون	
وأع أ ع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي الميدانية العامة الخدمات الموظفين من الفئة الفنية المحلية الرتبة الأمم المتحدة متطوعو														فئة مجموع الموظفين من الفئة الفنية الدولية		الموظفون الوطنيون	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	٢	١	٦	٢٨	٢٥	٢١	١	٨٥	٤٤	-	١٢٩	٥١	٢٩	١٢	٢٢١	
(١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)																	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	٢	١	٦	٢٨	٢٥	٢٠	١	٨٤	٣٥	-	١١٩	٤٦	٢٥	-	١٩٠	
(١ تموز/يوليه ٢٠١٤)																	
التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)	(٩)	-	(١٠)	(٥)	(٤)	(١٢)	(٣١)	

٤٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٤ ما قدره ٨٠٠ ٣٩٤ ٥٠ دولار (مخصوصاً منها الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تشمل الاحتياجات المتعلقة بستة من أفراد شرطة الأمم المتحدة (١٢٦ ٥٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٩ ١٠٣ ٢٠٠ دولار) المرصودة للملاك التكميلي للوظائف الدولية (١ و أ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٦ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٢٥ ف-٤، ٢١ ف-٣، ١ ف-٢، ٤٤ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٨٠ وظيفة وطنية (٥١ موظفا وطنيا من الفئة الفنية، و ٢٩ من الرتبة المحلية)، و ١٢ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويشمل عدد الوظائف ومستواها ثلاث وظائف لمكاتب المقر في نيويورك لتقديم خدمات الدعم (وظيفة برتبة ف-٥ في شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية، ووظيفة برتبة ف-٤ في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، ووظيفة برتبة ف-٤ في شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية). وستغطي الموارد المقترحة أيضاً احتياجات تشغيلية أخرى (١٠٠ ١٦٥ ٣١ دولار) تشمل تكاليف عشرة موظفين مقدمين من الحكومات (١٣٣ ٢٠٠ دولار)، وتكاليف خبراء استشاريين (٤٨١ ٥٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١ ٣٥٩ ٤٠٠ دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (٩ ٠٩٠ ٠٠٠ دولار)، والنقل البري (٢ ٣٤٠ ٨٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٥ ٤٤٦ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (٥ ٢٨٣ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١ ٧٦٥ ١٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (١ ٤٨٨ ٧٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ٧٧٦ ٥٠٠ دولار).

٤٦ - واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، سيجري نقل ١٢ وظيفة دولية (١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٩ من فئة الخدمة الميدانية)، وتسع وظائف وطنية (٥ موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ٤ موظفين من الرتبة المحلية)، و ١٣ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى

مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تمشيا مع ما نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) بشأن التكامل الهيكلي لهذا المكتب. وبناء على ذلك، فإن الميزانية المقترحة الحالية لا تورد لهذه الوظائف إلا تمويلا لفترة لا تتجاوز ستة أشهر في عام ٢٠١٤، على أساس أن التمويل المرصود مستقبلا سيدرج ضمن احتياجات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٧ - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حاليا إدارة صندوقين استثماريين، وهما: الصندوق الاستثماري لدعم مؤسسات الصومال الأمنية الانتقالية والصندوق الاستثماري لبناء السلام في الصومال. ويبلغ الرصيد المالي للصندوق الاستثماري لدعم مؤسسات الصومال الأمنية الانتقالية ما قيمته ٦,٥ ملايين دولار؛ أما الرصيد المالي للصندوق الاستثماري لبناء السلام في الصومال، فيبلغ ١,٥ مليون دولار، غير أن جزءا كبيرا من هذين الرصيدين حُصص لأنشطة جارية. وتجري بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مناقشات مع الحكومة والشركاء المنفذين والجهات المانحة لتحديد البرامج التي تحتاج إلى مزيد من التمويل في عام ٢٠١٤.